

هيئة الأزياء تطلق ورقة بحثية بعنوان "سوق الأزياء المعاد بيعها في المملكة العربية السعودية"

المصدر: واس

تاريخ النشر: 18 مارس 2026

هيئة الأزياء
Fashion Commission

أطلقت هيئة الأزياء الورقة البحثية بعنوان "سوق الأزياء المعاد بيعها في المملكة العربية السعودية"، والتي تم نشرها عبر منصة مستقبل الأزياء (Fashion Futures). وتقدّم الورقة البحثية تحليلًا عميقًا لسوق إعادة بيع الأزياء، وتستعرض دوره المتنامي في دعم التحول نحو نماذج استهلاك أكثر استدامة ضمن منظومة الأزياء في المملكة. وتتناول الدراسة الاتجاهات العالمية ضمن سوق إعادة بيع الأزياء، وتأثيرها على الأسواق الناشئة، كما تستعرض التحولات في سلوك المستهلكين وازدياد الاهتمام بالاستدامة، إلى جانب الدور المتزايد للمنصات الرقمية في تسريع نمو هذا القطاع.

وعلى المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن سوق الأزياء المعاد بيعها قد يصل إلى 367 مليار دولار بحلول عام 2029، مع نمو يفوق نمو قطاع الملابس التقليدي. وتسلط الورقة البحثية الضوء على تنامي هذا السوق في المملكة العربية السعودية، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم سوق الأزياء المعاد بيعها في المملكة بلغ نحو 966 مليون دولار في عام 2025، مع توقعات بتجاوزه 1.3 مليار دولار بحلول عام 2030، مدفوعًا بتزايد اهتمام المستهلكين وانتشار منصات إعادة البيع الرقمية. وتشير نتائج الدراسة إلى تغير ملحوظ في توجهات المستهلكين في المملكة، حيث زاد انفتاح المستهلكين على شراء الأزياء المعاد بيعها، خاصة بين الفئات الشابة والمستهلكين الأكثر تفاعلًا مع التجارة الرقمية، كما تُعد الاستدامة والرغبة في تقليل الهدر من أبرز العوامل التي تدفع المستهلكين نحو هذا التوجه. وتستعرض الورقة البحثية نماذج الأعمال العالمية في هذا المجال، وتحدد فرصًا واعدة أمام العلامات التجارية وتجارة

التجزئة ورواد الأعمال وصنّاع السياسات لدعم تطوير منظومة أزياء أكثر استدامة في المملكة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

وأهم الإحصائيات من الورقة البحثية: من المتوقع أن يصل حجم سوق الأزياء المعاد بيعها عالمياً إلى 367 مليار دولار بحلول عام 2029، مع نمو أسرع من سوق الأزياء التقليدية.

وبلغ حجم سوق الأزياء المعاد بيعها في المملكة العربية السعودية نحو 966 مليون دولار في عام 2025، مع توقعات بتجاوزه 1.3 مليار دولار بحلول عام 2030. 76% من المستهلكين في المملكة منفتحون على شراء الأزياء المعاد بيعها، مما يعكس تزايد قبول هذا النموذج الاستهلاكي، وأشار 32% من المستهلكين إلى أن الاستدامة وتقليل الهدر من أهم دوافع شراء الأزياء المعاد بيعها.

وتسهم المنصات الرقمية والتجارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار سوق الأزياء المعاد بيعها في المملكة بتسارع.

وللاكتشاف المزيد من الإحصائيات ضمن الورقة البحثية، يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لمنصة مستقبل الأزياء.

<https://www.fashionfutures.com>